

مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسماءهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوي المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
الياس جحيشان	صلح عمان	١٩٧٢/١٠/١٨	٨ صباحاً	سوء استعمال الامانة
طاهر محمد الناطور	"	١٩٧٢/١٠/١٠	"	"
محمد زبير نافع	"	١٩٧٢/١٠/١٤	"	جوازات
تيسير محمد اسماعيل	"	١٩٧٢/١٠/٧	"	شراء اموال مسروقة
احمد جمعة يوسف عساف	"	١٩٧٢/١٠/٣١	"	الاختيال
فاروق محمد عبد الكريم الجيوسي	"	١٩٧٢/١٠/١٦	"	السرقه بالاشتراك
خليل عبد ابو دردكه	الاستئناف	١٩٧٢/١٠/٢١	"	الشروع بالقتل العمد
فؤاد زويد محمد جندبه	"	١٩٧٢/١٠/١٤	"	التزوير
اسعد محمد اسعد خالد	"	١٩٧٢/١١/٢٠	"	الاختلاس
حمد صالح موسى	"	١٩٧٢/١٠/٣٠	"	التسبب بالايذاء
محمد محمود الشيخ الحجازي	"	١٩٧٢/١٠/١٠	"	سوء استعمال الامانة
محمد ابراهيم مصطفى	بلدية الزرقاء	١٩٧٢/١٠/٢٨	"	صححة
محمد ابراهيم المكلوك	"	١٩٧٢/١٠/١٨	"	حرف
احمد محمود جاد الله	"	١٩٧٢/١٠/٢٨	"	صححة
عمود حسين عبد الجليل	"	١٩٧٢/١٠/٢٨	"	"
لطفي محمد اسعد	"	١٩٧٢/١٠/١٧	"	"
عبد السلام محمد عبد الهادي	صلح الزرقاء	١٩٧٢/١٠/١٧	"	اعطاء شيك بدون رصيد
سليمان فيصل	الجوارك البدائية	١٩٧٢/١٠/٢١	"	التهرب
ابراهيم محمود عليان ابو رمان	امانة العاصمة	١٩٧٢/٩/٣٠	"	صححة

الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٩ رمضان سنة ١٣٩٢ هـ. الموافق ١٦ تشرين اول سنة ١٩٧٢ م . العدد ٢٣٨٦

الفهرس

صفحة		
١٩٥٣	قانون تشجيع الاستثمار	قانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢
١٩٦١	قانون معدل لقانون الاستملاك	قانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٢
١٩٦٢	قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة	قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٢
١٩٦٩	قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة	قانون مؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢
١٩٧١	قانون معدل لقانون استقلال القضاء	قانون مؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٢
١٩٧٢	نظام معدل لنظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص والادارة	نظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٢
١٩٧٤	للاطباء واعطاء الاسنان والعيادة والمرضات والقابلات	قراران رقم (٩ و ١٠) لسنة ١٩٧٢ صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

نحس الحسنى لله ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٢

قانون تشجيع الاستثمار

تمهيد

اسم القانون وبدء العمل به :

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تشجيع الاستثمار لسنة ٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

تعريف الاصطلاحات :

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة	وزارة الاقتصاد الوطني
الوزير	وزير الاقتصاد الوطني
اللجنة	لجنة تشجيع الاستثمار المولفة بمقتضى احكام هذا القانون ،
المشروع الاقتصادي	اي مشروع اقتصادي مقرر وفق احكام هذا القانون ،
المشروع الاقتصادي المصدق	اي مشروع من مشاريع التنمية الاقتصادية على النحو الوارد في هذا القانون
الموجودات الثابتة	الآلات والادوات والاجهزة والمعدات والاوزام المستوردة بقصد الاستعمال في المشروع الاقتصادي المصدق (وليس على سبيل الادخال المؤقت) وتشمل الباصات المعدة خصيصا لنقل السياح بالاعداد والكميات والقيم التي تحددها اللجنة ويستثنى من ذلك الاثاث وسيارات الركاب وقطع الغيار ومواد البناء المنتجة محليا .

المادة ٣ - تنصرف عبارة (رأس المال العربي) الى ما يلي :-

- ١ (اية مبالغ بعملية اجنبية يحولها عربي الى المملكة بقصد الاستثمار .
- ٢ (الموجودات الثابتة التي تستورد الى المملكة من مالكيين عرب بقصد استخدامها في المشروع الاقتصادي .
- ٣ (الحقوق المعنوية بما فيها الاسماء التجارية وامتيازات الاختراعات والرسوم والعلامات التجارية المسجلة في المملكة والتي تستثمر فيها ويملكها اشخاص عرب غير مقيمين .
- ٤ (الارباح والفوائد التي تنأت من استثمار رأس المال العربي اذا اعيد استثمارها في اي مشروع اقتصادي في المملكة .

المادة ٤ - تنصرف عبارة (رأس المال الاجنبي) الى ما يلي :

عناصر رأس المال على النحو الوارد في المادة السابقة التي يستوردها اشخاص اجانب من غير العرب .

الفصل الاول

لمشاريع الاقتصادية :

المادة ٥ - لغايات هذا القانون يشترط لاعتبار المشروع «مشروعاً اقتصادياً» ما يلي :

- أ - ان يكون منسجماً مع اهداف خطة التنمية الاقتصادية العامة ومقتراً بموافقة الجهة او الجهات الحكومية التي يقع المشروع ضمن اختصاصاتها ؛
- ب - ان يساهم في زيادة الانتاج القومي ولا تقل القيمة المضافة الاجمالية فيه عن ٢٠٪ من التكلفة .
- ج - ان يساهم في تدعيم الميزان التجاري او ميزان المدفوعات ؛

المادة ٦ - يشترط لاعتبار المشروع «مشروعاً اقتصادياً مصدقاً» ما يلي :

- أ - ان يكون مشروعاً اقتصادياً في مجالات الصناعة او السياحة او الاسكان او استصلاح الاراضي .
- ب - ان لا تقل قيمة مكائنه وآلاته واجهزته اذا كان مشروعاً صناعياً ، عن (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .
- ج - ان لا تقل تكلفته اذا كان مشروعاً سياحياً ، عن (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف ديناراً عندا قيمة الارض .
- د - ان لا تقل تكلفته اذا كان مشروعاً اسكانياً او مشروع استصلاح اراضي عن (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرين ألف ديناراً عندا قيمة الارض ؛
- هـ - ان يقرن بمصادقة مجلس الوزراء .

الفصل الثاني

لجنة تشجيع الاستثمار

المادة ٧ - تؤلف في الوزارة لجنة تسمى «لجنة تشجيع الاستثمار» من كل من :-

- ١ - الوزير / رئيساً
 - ٢ - وكيل الوزير / نائباً للرئيس
 - ٣ - ممثل عن وزارة المالية / الجمارك / عضواً
 - ٤ - ممثل عن المجلس القومي للتخطيط / عضواً
 - ٥ - ممثل عن البنك المركزي / عضواً
 - ٦ - ممثل عن بنك الانماء الصناعي / عضواً
 - ٧ - ممثل عن دائرة الصناعة في الوزارة / عضواً
 - ٨ - اربعة عن القطاع الخاص / اعضاء
- يعينه وزير المالية
يعينه رئيس المجلس القومي للتخطيط
يعينه محافظ البنك المركزي
يعينه مجلس ادارة البنك
يعينه الوزير
يعينهم مجلس الوزراء

هكذا من الأشهر

- المادة ٨ - أ - تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة على الأقل في الشهر أو كلها دعت الضرورة الى ذلك .
 ب - يتألف النصاب القانوني لاجتماع اللجنة بحضور اكثرية الاعضاء على ان يكون احدهم الرئيس اوتاليه.
 ج - تصدر قرارات اللجنة باكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحاً .
 د - اذا كان لاي عضو من اعضاء اللجنة مصلحة شخصية في الموضوع المنظور فيه فلا يجوز له ان يشترك في التصويت .
 المادة ٩ - ينظر اشفاء اية معلومات تقدم الى اللجنة غير انه يجوز نشر معاومات تتماق بنشاطات اللجنة او اعمالها من رئيسها او بموافقة .

صلاحيات اللجنة ومسؤولياتها :

المادة ١٠ - تمارس اللجنة الصلاحيات والمهام التالية :

- أ - تعريف المستثمر العربي والاجنبي بفرص الاستثمار المتاحة والترويج لهذه الفرص بمختلف وسائل الاعلان والنشر . وبيان الضمانات والامتيازات والتسهيلات التي تمنح للغايات تشجيع الاستثمار في المملكة .
 ب - جمع وتنسيق ونشر الدراسات اللازمة لتشجيع استثمار رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية في مختلف المشاريع الاقتصادية واجراء الاتصالات مع الجهات التي ترغب في الاستثمار في المملكة .
 ج - الاجابة على الاستفسارات الواردة بشأن المعلومات الاحصائية والاقتصادية والمالية والقانونية من الجهات التي تعني بالاستثمار وتعريف تلك الجهات بجميع النواحي والمؤسسات ذات العلاقة في المملكة .
 المادة ١١ - تتولى اللجنة تحقيقاً للصلاحيات والمسؤوليات المسندة اليها ، ما يلي :
 أ - تقديم التواصي لمجلس الوزراء بشأن اعتبار اي مشروع مشروعاً اقتصادياً أو مشروعاً اقتصادياً مصادفاً للمعنى المقصود في هذا القانون ومنحه الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها فيه .
 ب - الموافقة على طلبات نقل ملكية رأس المال المستثمر في المملكة من اردني الى اجنبي او من عربي الى اجنبي او من اجنبي الى اجنبي .
 ج - التوصية الى السلطات المختصة باتخاذ اية اجراءات من شأنها توفير الجو الملائم للاستثمار .

امانة سر اللجنة :

- المادة ١٢ - يقوم القسم المختص بتشجيع الاستثمار في الوزارة باعمال امانة سر اللجنة ويوكل اليه بصورة خاصة ما يلي : -
 أ - دراسة جميع الطلبات والبيانات المقدمة الى اللجنة مع الجهات ذات الاختصاص قبل عرضها على اللجنة .
 ب - تسجيل مقررات اللجنة وتوصياتها ومتابعة تنفيذها .
 ج - حفظ السجلات والقيود التي توضح قيم ومبالغ رأس المال العربي او الاجنبي المستثمر في المملكة والمؤسسات التي تتمتع بالاعفاءات والتسهيلات مع سائر التفاصيل والمعلومات الاخرى التي تحددها اللجنة .

الفصل الثالث

الاعفاء من الرسوم والضرائب

يمنح مجلس الوزراء بعد دراسة تواصي اللجنة ، المشروع الاقتصادي المصدق الاعفاءات التالية :

المادة ١٣ - تعفى الموجودات الثابتة وقطع الغيار اللازمة لها (على ان لا تزيد قيمة هذه القطع عن ١٠٪ من قيمة الموجودات الثابتة) من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية الاخرى على ان لا يقدم اصحاب المشروع بطلبات الاعفاء خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ اعلان المشروع كمشروع اقتصادي مصدق في الجريدة الرسمية .

المادة ١٤ - أ - تعفى الموجودات الثابتة المستوردة لافراض التوسع او التطوير او التحسين في اي مشروع اقتصادي مصدق قائم من الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم الاضافية الاخرى على ان لا تقل قيمة هذه الموجودات عن ٢٥٪ من مجموع قيمتها الاصلية وان تزيد الطاقة الانتاجية في حالة التوسع بما لا يقل عن ٢٥٪ من الطاقة الانتاجية للمصنع قبل اجراء التوسع .
 ب - يحق لاصحاب المشروع التقدم بطلبات الاعفاء المشار اليها في الفقرة السابقة خلال سنة من تاريخ موافقة الوزير على السماح باستيرادها .

المادة ١٥ - يشترط في الاحوال الواردة في المادتين السابقتين ١٣، ١٤ وصول الموجودات الثابتة الى الملكية خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ قرار الاعفاء .

المادة ١٦ - تعفى الارباح الصافية للمشروع الاقتصادي المصدق من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية لمدة ست سنوات ابتداء من تاريخ اعلان المشروع من المشاريع المصدقة ولمدة تسع سنوات اذا توفر فيه احد الشرطين التاليين : -

- ١ - اذا كان المشروع شركة مساهمة عامة .
 ٢ - اذا انشئ خارج محافظة العاصمة .

المادة ١٧ - بعد انقضاء مدة الاعفاء الواردة في المادة (١٦) السابقة يجوز ان يمنح المشروع الاقتصادي المصدق اعفاءات اضافية من ضريقتي الدخل والخدمات الاجتماعية تعادل ٢٥٪ من الارباح الصافية للمشروع بعد اجراء التوسع وذلك لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تنفيذ التوسع وشريطة ان لا تقل قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لغايات التوسع عن ٢٥٪ من مجموع قيمة الموجودات الثابتة في المشروع الاصيل .
 المادة ١٨ - تصبح مدة الاعفاءات المقررة في المادة ١٧ السابقة اربع سنوات اذا توفر في المشروع احد الشرطين المبينين في المادة (١٦) وذلك اعتباراً من تاريخ تنفيذ التوسع .

المادة ١٩ - تعفى الابنية والاراضي التي يمتلكها المشروع الاقتصادي المصدق بالقدر المستعمل لأغراضه مسن ضريبة الابنية والاراضي لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ نشر اعلان المشروع مشروعاً مصدقاً في الجريدة الرسمية . الا اذا كان المشروع مقاماً خارج محافظة العاصمة او شركة مساهمة عامة فتتمدد مدة الاعفاء الى سبع سنوات .

المادة ٢٠ - لمجلس الوزراء بناء على توصية اللجنة ، ان يمنح كل او بعض هذه الاعفاءات للمشروع الاقتصادي .

هكذا من الأشغال

الفصل الرابع

التسهيلات

تفويض الأراضي الاميرية:

المادة ٢١ - بالرغم مما ورد بقانون ادارة املاك الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٦٨ مجلس الوزراء بناء على توصية اللجنة ، تفويض المساحات اللازمة من املاك الدولة للمشروع الاقتصادي المصدق ، المنشأ خارج محافظة العاصمة بدون مقابل على ان تحدد هذه المساحات وفقا لحاجات المشروع الضرورية . وفي حالة عدم اقامة المشروع او نقله او تصفيته تعود ملكية الاراضي الى الدولة ولا يجوز نقل ملكيتها او اضافة قيمتها الى رأس مال المشروع .

معاملة رأس المال العربي والاجنبي :

المادة ٢٢ - أ - يعامل رأس المال العربي والاجنبي المستثمر في اي مشروع اردني - وضمن احكام هذا القانون - سواء اكان استثماره مستقلا عن رأس المال المحلي او بالاشتراك معه معاملة رأس المال المحلي .

ب - تضمن الحكومة لرأس المال العربي او الاجنبي التمتع بجميع الاعفاءات والتسهيلات التي تمنح له بمقتضى هذا القانون كما تضمن له عدم خفض هذه الاعفاءات والتسهيلات او التعرض لها او المساس بها بمقتضى اي تشريع لاحق .

تقدير قيمة رأس المال العربي والاجنبي :

المادة ٢٣ - اذا كان رأس المال العربي او الاجنبي المستورد حقا معنوا او ماديا تعيد اللجنة تقدير قيمته وتحديد احواله خلال ثلاثة اشهر من تاريخ ادخاله عن طريق تدقيق الوثائق ودراسة اسعار السوق المالية ولها في سبيل ذلك الاستعانة برأي الخبراء .

تسهيلات تحويل ارباح وقواتر وروس الاموال الى الخارج :

المادة ٢٤ - مع مراعاة احكام قانون مراقبة العملة الاجنبية رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع يعدله او يحل محله تمنح اللجنة طلبات تحويل الارباح والقواتر المتأتية عن استغلال رأس المال العربي او الاجنبي الذي استورد واستثمر في اي مشروع في المملكة وتتخذ الاجراءات الضرورية لتسهيل واستعجال تحويلها الى الخارج .

تسهيلات تحويل رأس المال العربي والاجنبي الى الخارج :

المادة ٢٥ - أ - تجوز اللجنة طلبات تحويل رأس المال العربي او الاجنبي الذي استورد واستثمر بمقتضى هذا القانون او اي تشريع سابق الى خارج المملكة على ثلاثة اقساط سنوية متساوية بعد مرور سنتين من تاريخ مباشرة المشروع الذي استثمر فيه رأس المال بالانتاج او العمل ؛

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز للجنة في حالات خاصة ان توافق على تحويل رأس المال العربي او الاجنبي دون التقيد بالمدة والاقساط ؛

تحويل العملة من والى المملكة :

المادة ٢٦ - أ - يخضع تحويل العملات الاجنبية من والى المملكة لقانون مراقبة العملة الاجنبية ؛
ب - يجري تحويل الارباح والقواتر ورأس المال العربي والاجنبي الى خارج المملكة بالعملة الاجنبية التي استورد بها او بأية عملة اجنبية اخرى قابلة للتحويل بموافقة البنك المركزي ؛

تحويل رواتب وتعويضات المستخدمين الى الخارج :

المادة ٢٧ - أ - للمستخدمين (بفتح الدال) غير الاردنيين الذين يعملون في الوظائف الفنية والادارية في المشاريع الاقتصادية الاردنية ان يحولوا ٧٠٪ من صافي رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة بموافقة اللجنة وبالطريقة التي يقرها البنك المركزي ؛

ب - بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز بموافقة اللجنة تحويل كامل قيمة تعويضات انتهاء الخدمة الى الخارج بالطريقة التي يقرها البنك المركزي ؛

الفصل الخامس

واجبات اصحاب المشاريع

المادة ٢٨ - على اصحاب المشاريع الاقتصادية التي تستفيد من الاعفاءات التي نص عليها الفصل الثالث من هذا القانون ان يقوموا بما يلي :-

- أ - مسك دفاتر حسابات اصولية بمقتضى احكام قانون الشركات وقانون التجارة ؛
- ب - تقديم ميزالية وحساب ارباح وخسائر الى اللجنة سنويا وخلال اربعة اشهر من نهاية سنة المشروع المالية ؛
- ج - حفظ سجل خاص تدون فيه التفاصيل المتعلقة بالموجودات الثابتة التي اعفيت من الرسوم والمستوردة بقصد استعمالها في المشروع .
- د - عند تقديم طلب اعفاء المكان والاجهزة والمعدات اللازمة لاقامة مشروع او اجراء توسع في طاقته الانتاجية او تحسينه بمقتضى احكام هذا القانون يترب على اصحاب المشروع تقديم الكاتالوجات لهذه المكان والاجهزة والمعدات بحيث يمكن الوقوف على مواصفاتها وقدرتها الانتاجية ؛

الفصل السادس

المخالفات والغرامات

الغاء الاعفاءات :

المادة ٢٩ - أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب اللجنة ان يلغي الاعفاءات الممنوحة بمقتضى هذا القانون لاي مشروع اذا اقتنع بان المشروع جرى تصديقه استنادا الى معلومات كاذبة او اذا لم يراع اصحابه احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه على ان ينشر قرار مجلس الوزراء المتضمن الغاء الاعفاءات في الجريدة الرسمية .

ب - اذا ثبت الغاء الاعفاءات على الوجه المبين في الفقرة (أ) يترب على اصحاب المشروع ان يدلخوا خلال ثلاثين يوما من تاريخ الغاء الاعفاءات جميع مبالغ الضرائب والرسوم التي تم اعفاؤهم منها بمقتضى احكام هذا القانون .

هكذا من الأصول

استعمال الموجودات الثابتة بخلاف ما أعدت له :

المادة ٣٠ - أ - يحظر استعمال الموجودات الثابتة المذكورة في المادتين (١٣) و (١٤) من هذا القانون في أي مشروع خلاف المشروع الاقتصادي المصدق إلا بعد اخذ موافقة اللجنة ودفع الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد وجميع الرسوم الإضافية المتحققة عليها كما لو أنها لم تمنح الإعفاء عند استيرادها .

ب - إذا ظهر بأن الموجودات الثابتة المشار إليها أنفا استعملت في مشروع غير المشروع الاقتصادي المصدق بدون موافقة اللجنة يترتب تأدية ضمني الرسوم المتحققة المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

استعمال الابنية والاراضي بخلاف ما أعدت له :

المادة ٣١ - أ - يحظر استعمال الابنية والاراضي المشار إليها في المادة (١٩) من هذا القانون في أي مشروع خلاف المشروع الاقتصادي المصدق إلا بعد الحصول على موافقة اللجنة ودفع ضريبة الابنية والاراضي التي تتحقق عليها كما لو أنها لم تمنح الإعفاء .

ب - إذا ظهر بأن الابنية والاراضي المشار إليها أنفا استعملت في مشروع غير المشروع الاقتصادي المصدق دون الحصول على موافقة اللجنة يترتب دفع ضمني الضرائب المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

الفصل السابع

احكام عامة

المادة ٣٢ - إذا تم انتقال حق ملكية المشروع الاقتصادي المصدق بالبيع أو بأي سبب آخر من اسباب انتقال الملكية الى مالك جديد فإن المالك الجديد يحمل محل المالك السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بموجب احكام هذا القانون ولا يمنح المالك الجديد اية امتيازات أكثر مما منحه للمالك القديم فيما لو واصل استثمار المشروع :

المادة ٣٣ - لا تسري احكام المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ من هذا القانون على اية قرارات اصدرها مجلس الوزراء قبل العمل بهذا القانون بشأن منح اية إعفاءات او تسهيلات بمقتضى قانون تشجيع الاستثمار رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ وقانون تشجيع وتوجيه الصناعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٥ وقانون تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٥ وتعتبر تلك القرارات سارية المفعول ضمن الحدود وبموجب الشروط الواردة فيها .

المادة ٣٤ - أ - مع مراعاة احكام قانون المؤسسة العامة للتأمين رقم (٢٥) لسنة ١٩٧١ وقانون مراقبة اعمال التأمين رقم (٥) لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته : يحق لأي مستثمر تأمين استثماراته لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية أو لدى اية مؤسسة ضمان أو تأمين دولية :

ب - تسري على حقوق المستثمر المالية التي تؤول اليه عن طريق المؤسسة العامة للتأمين الاحكام الخاصة بتحويل رأس المال العربي والاجنبي المنصوص عليها في المادة (٢٥) من هذا القانون .

المادة ٣٥ - يلغى هذا القانون قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٦٧ واي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع هذا القانون .

المادة ٣٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أمين بطلال

١٩٧٢/٩/٢١

وزير الخارجية صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صباحي امين عمرو	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية احمد الطراونة	رئيس الوزراء وزير الدفاع احمد اللوزي
-------------------------------	--	---	--

وزير الثقافة والاعلام عدنان ابو عوده	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير الصحة والزراعة فريد العكشة	وزير دول رشاد الخطيب
---	--	------------------------------------	-------------------------

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العدل سالم مساعده	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمؤسسات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير المواصفات محمد البشير
------------------------------------	---------------------------	--	-------------------------------

وزير النقل لديم زرو	وزير المالية فريد السعد	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير الاقتصاد الوطني علي عناد خريس
------------------------	----------------------------	-------------------------------------	---------------------------------------

هكذا من أجل

١٩٦١

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون الاستملاك

—X—X—X—

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون الاستملاك لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع قانون الاستملاك رقم (٢) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادة التالية للقانون الاصلي تحت رقم (٢١) مكررة .

المادة ٢١ مكررة :

بالرغم مما ورد من احكام في هذا القانون بشأن دفع التعويض لمجلس الوزراء تقسيط ما زاد على خمسة آلاف دينار من بدل التعويض عن الاراضي المستملكة لمصلحة الحكومة او امانة العاصمة او المجالس البلدية او القروية او مؤسسة رعاية الشباب او سلطة محلية اخرى لمدة لا تزيد على خمس سنوات بفائدة قانونية ٤٪ من تاريخ الاستحقاق .

الحسين طلال

١٩٧٢/٩/١٣

وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
فريد السعد	سالم مساعده	احمد الاوزي

١٩٦٢

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٢

قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة

—X—X—X—

المادة ١ - اسم القانون:

يسمى هذا القانون المؤقت (قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعاريف:

يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاها المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

(السلطة) سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة المؤلفة بموجب هذا القانون .

(الأمانة) امانة العاصمة .

(المجلس) مجلس ادارة السلطة .

(الرئيس) رئيس المجلس .

(قانون المياه) قانون مياه مدينة عمان رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته والانظمة الصادرة بمقتضاه .

(قانون المجاري) قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته والانظمة الصادرة بمقتضاه .

(منطقة التزويد) اية مساحة من الارض او كمية من الماء تساهم مياهها في تزويد اية محطة مياه تابعة للسلطة .

(الاغراض المنزلية) الشرب والغسيل وري الحدائق والمتطلبات الصحية المنزلية للمستهلك ولجميع الاشخاص الذين يعيشون معه .

(الكساحة) مياه المجاري والفضلات السائلة والاستعمالات المختلفة للمياه سواء كانت لاغراض منزلية او صناعية او تجارية وما تحمله من عوادم غير محظور تصريفها .

(مجاري المياه) مجاري المياه الجوفية والمياه السطحية ومياه الامطار .

هكذا من اشد هول

وتخصص للكلمات والعبارات الأخرى نفس المعاني المخصصة لها في قانون مياه مدينة عمان وقانون المجاري .

المادة ٣ - تأسيس السلطة :

أ - يؤسس بمقتضى هذا القانون (ضمن حدود منطقة الامانة البلدية والتنظيمية) سلطة تسمى (سلطة المياه والمجاري في منطقة الامانة) ويكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري .

ب - تدار السلطة كهيئة عامة للخدمات .

ج - ترتبط السلطة بأين العاصمة الذي يكون مسؤولاً امام رئيس الوزراء .

د - للسلطة ان تشتري وتنتج وتمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان تبرم العقود وان تقاضي وتقاضي بهذه الصفة وان تنيب عنها بالاجراءات القضائية المتعلقة بها وكلياً خاصاً او أكثر بالصلاحيات التي تقررها له .

المادة ٤ - تهدف السلطة الى تحقيق اغراض التالية :

أ - ضمان الحصول على كميات كافية من المياه وتوزيعها للوفاء باحتياجات السكان القاطنين ضمن حدود الامانة وضمان اية منطقة مجاورة بقرار المجلس - بموافقة رئيس الوزراء - تشغيلها بأحكام هذا القانون ، بما في ذلك المياه اللازمة للاستعمالات التالية : -

١ - الشرب والاعراض المنزلية الأخرى .

٢ - تنظيف الشوارع وتصريف الكساحة .

٣ - الحماية من الحريق واطفاؤه .

٤ - الاستعمالات الصناعية والتجارية .

٥ - سقي الحدائق وسد حاجة المساح العامة والخدمات المشابهة .

ب - حفظ المياه المذكورة اعلاه من خطر التلوث .

ج - تخزين المياه الجوفية والحفاظ عليها من الاستغلال السيئ واحتمال التلوث .

د - اجراء مسح لاستهلاك المياه ومنع تبديدها وفرض القيود على استعمالها اذا لزم .

هـ - العمل على تصريف مياه المجاري والمياه السطحية ومياه الامطار بالطرق الصحية بواسطة شبكات تصريف وما شابهها .

و - اتخاذ الخطوات اللازمة لدراسة التعديلات او التوسعات لتلبية احتياجات المستقبل والتخطيط لها وتنفيذها .

المادة ٥ - منطقة السلطة :

أ - تشمل منطقة السلطة جميع المناطق ضمن حدود الامانة البلدية والتنظيمية وتوسعاتها :

ب - يجوز توسيع منطقة السلطة (بقرار من المجلس وبموافقة المجلس الاعلى للتنظيم) لتشمل المناطق البلدية المجاورة وغيرها ، وعلى (الاخص مناطق التزويد ومناطق تصريف المجاري) :

ج - لا يجوز فصل احدى المناطق المذكورة او التخلي عنها الا بقرار من المجلس وبموافقة المجلس الاعلى للتنظيم وفي حالة الخلاف يرفع الامر الى مجلس الوزراء الذي يكون قراره قطعياً .

د - على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر تعتبر السلطة الجهة المختصة باعطاء التصاريح المتعلقة بتخصيص واستعمال واستخراج المياه الجوفية او السطحية ضمن منطقة السلطة ، ولا يجوز لاي دائرة او سلطة منح اي ترخيص او اعطاء اي حق بتخصيص او استعمال او استخراج المياه الجوفية او السطحية ضمن منطقة السلطة دون موافقتها وكل رخصة او قرار يصدر خلافاً لذلك يعتبر باطلاً .

المادة ٦ - الصلاحيات والواجبات :

أ - مع مراعاة احكام قانوني مياه مدينة عمان والمجاري العامة في منطقة امانة العاصمة ينطبق بالسلطة الواجبات التالية :-

١ - وضع سياسة عامة للمياه والمجاري العامة في منطقة الامانة وتطويرها على ان تهدف هذه السياسة في الدرجة الاولى الى رفع المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي للسكان .

٢ - ضمان حاجة المناطق المشمولة باحكام هذا القانون من المياه وضمان وسائل تصريف الكساحة والمياه السطحية ومياه الفيضانات والامطار والاستفادة منها ما امكن ذلك بما في ذلك وضع تصاميم ومواصفات شبكات المياه والمجاري العامة وتوابعها وتنفيذها بالذات او بواسطة متعهدين وادارتها وتشغيلها .

٣ - ابرام العقود اللازمة لتحقيق اغراضها :

٤ - الاستملاك والحيازة القورية للاراضي او حقوق الماء او كليهما ضمن منطقة السلطة او اية حقوق انتفاع اخرى تتعلق بالارض او الماء او بطريق الاستيلاء مقابل التعويض او الايجار للمدة التي تراها السلطة مناسبة وتنفيذها لهذا الغرض تنبغ في تقدير قيم او بدلات الاراضي والمياه والحقوق المترتبة عليها التي تقرر السلطة الاستيلاء عليها الاحكام الواردة في المادة (١٩) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ .

٥ - تملك وشراء الاموال المنقولة وغير المنقولة واستئجارها وبيعها والتصرف بها وفقاً لمقتضيات الحاجة .

٦ - انشاء وتحديد شبكات المياه والمجاري وتوابعها ضمن الاملاك الخاصة والعامة وحماية مناطق التزويد من خطر التلوث باقامة مناطق مقيمة .

٧ - منع الاستغلال الضار لمصادر المياه ومنع تبديدها .

٨ - امتلاك عدادات المياه وتركيبها وصيانتها وتبديلها وفحصها وقراءتها وتغييرها ووضع مواصفاتها .

٩ - انشاء الشبكات العامة للمياه والمجاري العامة وتوابعها وادارتها وتشغيلها وصيانتها وتغييرها وتطويرها واجراء الحفر في اية شوارع او ارضية او بمرات مع حق المرور وتحديد شبكات المياه والمجاري في املاك الغير .

١٠ - تشغيل وترخيص ومراقبة فضح الحفر الامتصاصية .

١١ - تحديد وفرض وتحصيل اثمان وتكاليف ورسوم واجور خدمات المياه والمجاري وتمديداتها ونضج الحفر الامتصاصية .

١٢ - انشاء واصلاح شبكات المياه والمجاري والخدمات الأخرى .

هكذا من الأشغال

- ب - ١ - تزويد المستهلك بالمياه ضمن حدود الامكان مع مراعاة القيود التي تفرضها كمية المياه .
- ٢ - المحافظة على نوعية الماء للمورد حتى نقطة الاتصال مع المشترك وبالمستوى المطلوب لغراض الشرب وحسب المواصفات المقررة ضمن الامكانيات المتوفرة .
- ٣ - تأمين التخلص من الكساحية التي تدخل في شبكة المجاري .
- ٤ - تأمين التصريف العادي للمياه السطحية ومياه الامطار بمجاري ملائمة ، الا ان هذه المسؤولية لا تشمل مياه الامطار الشديدة غير المتوقعة والتي لم تصمم من اجلها شبكة مياه الامطار .
- ج - لا يترتب على السلطة ان تزود المياه بدرجة نقاوة تزيد عن متطلبات مياه الشرب .

المادة ٧ - ادارة السلطة :

- أ - يتولى ادارة السلطة مجلس ادارة مؤلف من :-
- ٢ - امين العاصمة / رئيسا
- ٢ - ثلاثة اعضاء من مجلس الامانة
- ٣ - عضو من سلطة المصادر الطبيعية
- ٤ - عضو من المجلس القومي للتخطيط
- ٥ - عضو من القطاع الخاص يعينه رئيس الوزراء بتشيب من الرئيس
- يتم تعيين واستبدال اعضاء المجلس من الجهات المختصة في الهيئات التي ينتمون اليها ، وفي حالة غياب احدهم عن جلسات المجلس فالجهة المين من قبلها انتخاب شخص آخر يقوم مقامه .
- ب - تكون مدة دورة المجلس ستين يتوجب بعدها تشكيل مجلس جديد ويجوز تجديد تعيين اي عضو بعد انتهاء مدته .
- ج - يجدد المجلس النفقات السفرية التي يتقاضاها اعضاؤه ومكافآتهم كما يحدد دفع مكافأة لأي عضو او شخص يقوم بعمل يكلفه به المجلس او احدى لجانه الدائمة او المؤقتة .
- د - يحضر المدير العام اجتماعات المجلس دون ان يكون له حق التصويت .
- هـ - للمجلس ان يفوض الرئيس بعض صلاحياته ، ولارئيس الحق ان يفوض المدير العام جميع صلاحياته او اي منها .
- و - مع مراعاة احكام قانون المياه وقانون المجاري وهذا القانون ، يضع المجلس القواعد المنظمة لاجراءاته وتعليمات السلطة الداخلية .

المادة ٨ - اجتماعات المجلس :

- أ - يجتمع المجلس مرة واحدة على الاقل في الشهر ، ويجوز دعوته لاجتماع طارئ بطلب من الرئيس ، او اثنين من الاعضاء على الاقل خلال سبعة ايام من تاريخ تسلم الطلب .
- ب - يكتمل النصاب القانوني لاجتماع المجلس بحضور اغلبية اعضائه وتتخذ القرارات بالاجماع او باغلبية الحضور ، وعند تساوي الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .
- ج - تدون وقائع الجلسات في سجل خاص يوقعه الرئيس والحضور .
- د - اذا تغيب الرئيس عن الاجتماع ، ينتخب الحضور عضوا من بينهم ليرأس الجلسة .
- هـ - يعين المجلس سكرتيرا لتدوين محضر الجلسات والقيام بالاعمال التي يكلفه بها .

المادة ٩ - المدير العام :

يعين المدير العام بقرار من المجلس ، ويحدد اختصاصاته بما فيها تصرف الاعمال البوذية السلطة على افضل وجه

المادة ١٠ - تعيين الموظفين :

- أ - يعين المجلس بتشيب المدير العام رؤساء الاقسام والموظفين .
- ب - للمجلس ان يفوض صلاحياته بتعيين اي موظف او مستخدم او عامل لاي من اعضائه او من موظفي السلطة .
- ج - تتم اجراءات انتقاء وتعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وجميع الامور المتعلقة بهم وفق القواعد التي يضعها المجلس .

المادة ١١ - النقال الاختصاصات والموظفين :

- أ - اعتباراً من نفاذ هذا القانون تنتقل الى السلطة جميع الاختصاصات المتعلقة بالمياه والمجاري ومياه الامطار وخدمات نضج الحفر الامتصاصية التي تتولاها مصلحتنا المياه والمجاري العامة في الامانة ؟
- ب - ينتقل الموظفون العاملون في المصلحتين المذكورتين في الفقرة السابقة الى السلطة ، بموجب احكام هذا القانون وتكون خدماتهم فيها استمراراً لخدماتهم السابقة وفي الحالة التي تستدعي دمج موظفين من نفس المستوى بوظيفة واحدة تتبع اجراءات التعيين الجديد .

المادة ١٢ - انتقال الحقوق والالتزامات :

- أ - تنقل بمقتضى احكام هذا القانون الى السلطة الاموال والموجودات بما فيها الحقوق المترتبة عليها المتعلقة بالمياه والمجاري العامة ومياه الامطار .
- ب - كما تنقل الى السلطة الالتزامات بما فيها القروض والديون الاخرى التي ترتبت على الامالة من جراء تزويد المياه وانشاء المجاري العامة ومياه الامطار .
- ج - لامانة العاصمة حق استيفاء التعويض العادل عن جميع ما ينقل الى السلطة من الحقوق والاموال وفق احكام هذا القانون مع استيفاء نسبة من صافي ارباحها سنوياً يتفق عليها بين الطرفين ؟
- د - تزود السلطة الخدات والمسايح العامة العائدة للامانة بالمياه اللازمة بدون مقابل .

المادة ١٣ - الموازنات السنوية :

- أ - على المجلس ان يضع موازنة لكل سنة مالية على اساس تقدير الايرادات والنفقات هل ان تقسم النفقات الى قسمين عادية وامامية ؟
- ب - ترفع الموازنة لرئيس الوزراء لافرادها خلال شهر من نفاذ هذا القانون ، وترفع بعد ذلك في مطلع كل سنة ؟
- ج - بالاضافة الى الموازنة السنوية توضع دراسة لكل خمس سنوات متتالية تبين الايرادات والنفقات وتتخذ اساساً للموافقة على الموازنة .
- د - تخصص الايرادات بما فيها اية اموال مدورة من سنة سابقة للاتفاق حسب الاولويات التي يقررها المجلس .

هكذا من الأشغال

المادة ١٤ - رأس المال :

أ - يتكون رأس مال السلطة من القيمة الصافية للأموال المنقولة وغير المنقولة التي تنقل إليها بمقتضى أحكام هذا القانون بالإضافة إلى أية مبالغ تخصصها الحكومة أو أية جهة أخرى لهذه الغاية يوافق عليها مجلس الوزراء .

ب - للسلطة الحق في قبول الهبات والحصول على القروض والاعتمادات وإية إيرادات أو مصادر تمويل أخرى تيسر لأعمالها ومشاريعها ولها أن تستدين عن طريق الرهن أو بيع السندات المالية أو أية مصادر تجنيها من مشاريعها والبنك المركزي خصم سندات دين حسابها .

ج - للمجلس أن يكون احتياطات رأسمالية بمقتضى أحكام المادة التالية :

المادة ١٥ - صناديق الاحتياطي والتجديد :

أ - للمجلس أن يقطع من الإيرادات المبالغ التي يعتبرها كافية لتكوين (صندوق احتياطي) يخصص لتغطية أي عجز مالي أو أية نفقات طارئة ، أو أية مطالبة غير محتملة يمكن أن تواجهها السلطة أو لتغطية تكاليف تجديد أو إصلاح أو توسيع أو تحسين أنشائها .

ب - للمجلس أن يقطع من الإيرادات المبالغ التي يعتبرها كافية لتكوين (صندوق تجديد) ويخصص رصيده لدفع تكاليف تجديد ممتلكات معينة على أن يؤخذ بعين الاعتبار الأجل المتوقعة لهذا التجديد .

ج - للمجلس بموافقة رئيس الوزراء أن يستثمر أموال صناديق الاحتياطي والتجديد بالطريقة التي يراها مناسبة لتأمين رفع المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي للسكان ، ويجوز تخصيص القوائد والأرباح الناتجة عن ذلك بنفس الطريقة وضمن الحدود المقررة في هذه المادة .

المادة ١٦ - حساب الأموال والحفاظ عليها :

أ - تحول واردات السلطة إلى حساب خاص وفق نظام مالي يوضع لهذا الغرض وتصرف منه جميع المطالبات إلا إذا قرر المجلس خلاف ذلك .

ب - تتخذ السلطة الترتيبات الكفيلة لحفظ أموالها واستيفاء حقوقها ويكون محاسب السلطة مسؤولاً عن تنفيذ هذه الترتيبات .

المادة ١٧ - الاعفاء من الضرائب :

أ - تعفى السلطة من الضرائب وجميع أنواع الرسوم بما في ذلك رسوم الجمارك وطوابع الإيرادات شأنها شأن الدوائر الحكومية .

ب - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا تعفى أي دائرة حكومية أو مؤسسة رسمية أو أهلية أو أي شخص معنوي أو طبيعي من الضرائب والرسوم وتكاليف الانشاء والتجديد والمساهمة في كلفة المشروع والأمان والأجور وبدل الانتفاع التي تتحقق أو تفرض لقاء الخدمات التي تقوم بها السلطة بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ١٨ - الحسابات والتقارير :

أ - تحتفظ السلطة بدفاتر حسابات وسجلات منظمة وتضع تقارير شهرية للمقارنة بين الإيرادات والنفقات الفعلية والمدرجة في الموازنة .

ب - بعد المجلس تقريراً مالياً سنوياً مدققاً عن السنة السابقة يرفقه أمين العاصمة إلى رئيس الوزراء ، خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر بعد انتهاء كل سنة مالية ويشمل : -

١ - بياناً للميزانية مفصلاً للإيرادات والنفقات .

٢ - أية معلومات أخرى تتعلق بالشؤون المالية .

المادة ١٩ - تدقيق الحسابات :

يدقق حسابات السلطة سنوياً مدققو حسابات مرخصين يعينهم المجلس .

المادة ٢٠ - السنة المالية :

تبدأ السنة المالية للسلطة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الواحد والثلاثين من شهر كانون الأول من كل عام .

المادة ٢١ - المخالفات والعقوبات :

أ - كل من يخالف أحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بعد ادانته من محكمة أمانة العاصمة بالسجن لمدة لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد عن خمسمائة دينار أو بكليهما العقوبتين بالإضافة للالتزامات المدنية .

ب - تحول جميع الأثمان والرسوم والتكاليف والمساهمات والغرامات التي تحصل بمقتضى الأحكام المذكورة أعلاه إلى السلطة .

المادة ٢٢ - الانظمة :

للمجلس أن يضع بموافقة مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أغراض هذا القانون .

المادة ٢٣ - إلغاء القوانين :

يعمل المجلس بالنشايخ المتعلقة بالمياه والمحاري العامة المعمول بها في منطقة الأمانة والتي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون ما لم تعدل أو تستبدل بغيرها .

أعضاء المجلس

١٩٧٢/١٠/١١

وزير دولة رشاد الخطيب	وزير الانشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية احمد الطراونه	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وزير الخارجية بالوكالة احمد الأوزي
وزير الثقافة والاعلام	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير الصحة فريد العكشه	وزير الزراعة خالد الحاج حسن
وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير العدل سالم البساعده	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير المراسلات محمد البشير
وزير النقل نديم زرو	وزير المالية فريد السعد	وزير الاشغال العامة احمد الشوكي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل علي عناد خريس

هكذا من الأعمال

نحسب الحسب للفقير ملك المملكة المغربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/١٠/١١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون المجاري العامة

في منطقة امانة العاصمة

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٣ :

أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة ، تخضع العقارات في منطقة امانة العاصمة وخارجها لدفع مساهمة سنوية مقدارها (٤٪) من بدل صافي ايجارها السنوي حسبما يقدر لغايات استيفاء الضريبة وفق قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لمدة عشرين سنة ابتداء من ١٩٦٤/٤/١ بالنسبة للعقارات القائمة في ذلك التاريخ ومن تاريخ اكمال العقارات المنشأة بعد ذلك سواء كانت معفاة من ضريبة الابنية والاراضي ام لا .

ب - يقدر بدل الايجار الصافي المشار اليه في الفقرة السابقة للعقارات خارج حدود منطقة الامانة- وفق الاسس المقررة في قانون ضريبة الابنية والاراضي السالف الذكر .

ج - يكون الانتفاع من خدمات المجاري العامة خارج حدود منطقة امانة العاصمة اختياريا .

د - يعد وصل المجري الخاص بالمجري العام يترتب على المالك اغلاق الحفرة الامتصاصية بطريقة تحول دون الاضرار بالصحة العامة .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بإلغاء الفقرة (أ) منها واعتبار نص الفقرة (ب) هو نص المادة المذكورة.

المادة ٤ - تلغى المادة (٥) من القانون الاصلي .

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٧ :

أ - اذا تعذر مد المجري العام او المجري الخاص او المجري المخصص لمياه الامطار ضمن الشوارع او الازقة او الادراج او الساحات العامة ولاسباب فنية او اقتصادية فللدائرة مدها او ابي واحد منها ضمن الاراضي والعقارات الخاصة شريطة ان تعيد الحال الى ما كان عليه وان تدفع التعميم العادل ان كان له مقتضى .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة السابقة تحصل نفقات - وصل المجري الخاصة بالمجاري العامة - من المالكين المشتركين في مجرى خاص بنسبة انتفاع عقار كل منهم حسبما تقرره لجنة فنية يشكلها امين العاصمة لهذا الغرض .

المادة ٦ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي حسبما عدلت بالقانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٢ بإلغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ج - على المالك تأدية الرسوم والاجور الواجب دفعها بمقتضى هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه واتمام توصيل المجري الخاص بالمجري العام خلال ثلاثة اشهر من نشر قرار مجلس الامانة على النحو الوارد في الفقرتين (أ، ب) السابقتين تحت اشراف ومواصفات الدائرة وفي حالة تخافه تتولى الدائرة القيام بذلك وتعود عليه بالنفقات مضافا اليها (٢٠٪) دون الاخلال بحق الملاحقة الجزائية .

١٩٧٢/١٠/١١

الحسين بطال

وزير دولة رشاد الخطيب	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية احمد الطروانه	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وزير الخارجية بالوكالة احمد الوزني
وزير الثقافة والاعلام	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية يعقوب ابو غوش	وزير الصحة فريد العكشة	وزير الزراعة خالد الحاج حسن
وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المعدل سالم المساعده	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقنسات الاسلامية اسحق القرحان	وزير المواصلات محمد البشير
وزير التفصيل نديم زرو	وزير المالية فريد السعد	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير الاقتصادية والعمل علي عريس

هكذا من انا

١٩٧١

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٢

قانون معدل لقانون استقلال القضاء

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٤٣) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية اليها :-
« ب - يجوز ان يعين قاضيا في محكمة التمييز او من في درجته ورتبته من انهي الستين ولم يتجاوز السبعين من عمره » .

١٤/١٠/١٩٧٢

أحسين بطلال

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

وزير العدل
سالم المساعده

١٩٧٢

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/٩/١٩٧٢

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٢

نظام معدل لنظام العمروات الفنية وعمروات الاختصاص والادارة للأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة والممرضات والقابلات

صادر بالاستناد الى المادة ١٢٠ من الدستور

— — — — —

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام العمروات الفنية وعمروات الاختصاص والادارة للأطباء والأسنان والصيدلة والممرضات والقابلات لسنة ١٩٧٢) ويقرأ مع النظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١/١٠/١٩٧٢ :

المادة ٢ - يلغى ما جاء في البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :
١ - الأطباء البشريون المرخصون دائماً كما هو مبين تالياً :

أ - الدرجة الخامسة او ما يعادلها	٤٨ - ٥٠ ديناراً شهرياً	(زيادة دينار سنوياً)
ب - الدرجة الرابعة او ما يعادلها	٥٢ - ٦٠ ديناراً شهرياً	
ج - الدرجة الثالثة او ما يعادلها	٦٢ - ٧٠ ديناراً شهرياً	
د - الدرجة الثانية او ما يعادلها	٧٢ - ٨٠ ديناراً شهرياً	
هـ - الدرجة الاولى/ ب او ما يعادلها	٨٣ - ٩١ ديناراً شهرياً	(زيادة دينارين سنوياً)
و - الدرجة الاولى/ أ او ما يعادلها	٩٢ - ١١٠ ديناراً شهرياً	(زيادة ثلاثة دنانير شهرياً)
ز - الدرجة الاولى/ أ (وكيل وزارة)	٩٢ - ١٢٠ ديناراً شهرياً	(زيادة ثلاثة دنانير سنوياً واربعة دنانير في السنة الاخيرة)

المادة ٣ - يلغى ما جاء في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

- أ - (علاوة الفئة الاولى) (٩٠) ديناراً شهرياً .
ب - (علاوة الفئة الثانية) (٦٠) ديناراً شهرياً .
ج - (علاوة الفئة الثالثة) (٣٠) ديناراً شهرياً .

١٩٧٢/٩/٢٠

مختين بطلال

وزير الخارجية	وزير الاقتصاد والتعمير	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية	رئيس الوزراء وزير الدفاع
وزير الثقافة والاعلام	وزير البلدية والقروية	وزير الصحة	وزير الدولة
وزير السياحة والاثر	وزير العدل	وزير التربية والتعليم والشؤون والمقنسات الاسلامية	وزير المواصلات
وزير النقل	وزير المالية	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الصحة	وزير الدولة
وزير البلدية والقروية	وزير الصحة	وزير التربية والتعليم والشؤون والمقنسات الاسلامية	وزير المواصلات
وزير السياحة والاثر	وزير العدل	وزير التربية والتعليم والشؤون والمقنسات الاسلامية	وزير المواصلات
وزير النقل	وزير المالية	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
وزير الداخلية	وزير الزراعة	وزير الصحة	وزير الدولة

هكذا من اذ هو

قرار رقم (٩) لسنة ١٩٧٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٨/٤/٩٧٢ رقم ١٧٤/٦/١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص المادة الثامنة من قانون الاوقاف والشؤون الاسلامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ وبيان اذا كان الاعفاء من الضرائب والرسوم المنصوص عليه في هذه المادة يشمل المساهمة السنوية ونفقات ائصال المجرى الخاص بالمجاري العامة ورسوم طلبات التوصيل ورسوم الانتفاع الدورية المنصوص عليها بقانون المجاري العامة رقم ١ لسنة ١٩٦٥ بحيث تكون دائرة الاوقاف معفاة من هذه التكاليف ام لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاوقاف والشؤون والمقنسات الاسلامية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١١/٤/١٩٧٢ وتديق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة الثامنة من قانون الاوقاف المشار اليه تنص على ما يلي (تعفى كافة معاملات ودعاوى وادلاك الوقف من الضرائب والرسوم والطوايع على اختلاف انواعها ويستثنى من ذلك الضرائب المتحققة على الاملاك التي لا تستغل من قبل دائرة الاوقاف مباشرة والضرائب التي تخضع على المستأجرين سواء كانت لجهة الوقف ام البلديات) .

٢ - ان المادة الثالثة من قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة رقم ١ لسنة ١٩٦٥ تنص على ما يلي (تخضع العقارات الكائنة داخل منطقة امانة العاصمة خلال عشرين سنة تبداً من ١١/٤/١٩٦٤ لدفع مساهمة سنوية مقطوعة تعادل ثلاثة في المائة من بدل الاجار الصافي المقدّر لغايات قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات . . . الخ) .

٣ - ان المادة السابعة من هذا القانون - كما عدلت بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ تنص على ما يلي (تتولى الدائرة على نفقة المالك ائصال المجرى الخاص بالمجاري العامة) .

٤ - ان المادة ١٢ المضافة لقانون المجاري العامة بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ تنص على ما يلي (مجلس الامانة فرض رسوم على طلبات التوصيل ورسوم الانتفاع الدورية على المشتركين بموجب قرار يتخذه وينشر في الجريدة الرسمية) .

وباستناد من نص المادة الثامنة من قانون الاوقاف ان التكاليف التي تعتبر دائرة الاوقاف معفاة منها تنحصر في الضرائب والرسوم والطوايع فقط .

وحيث ان المساهمة السنوية المنصوص عليها في قانون المجاري هي في حقيقتها ضريبة بالمعنى القانوني لهذه الكلمة لأنها عبارة عن فريضة اجبارية من المال يدفعها الفرد لمواجهة النفقات العامة التي تتطلبها مشاريع المجاري) . وحيث ان مجرد تسميتها بمساهمة لا يخرجها عن حقيقتها من انها ضريبة . فان ما يترتب على ذلك ان هذه المساهمة وكذلك رسوم طلبات التوصيل ورسوم الانتفاع الدورية تدخل جميعها في معنى الضرائب والرسوم التي تعتبر دائرة الاوقاف معفاة منها تطبيقاً لنص المادة الثامنة من قانون الاوقاف ؛

أما كون الفقرة (أ) من المادة السادسة من قانون المجاري العامة قد نصت على أن العقارات المعدة للعبادة تعفى من تأدية المساهمة المشار إليها ، فإن ذلك لا يعني أن هذه العقارات هي وحدها المعفاة من المساهمة وإنما يعني إعفاء العقارات المعدة للعبادة التي لم يرد نص خاص على إعفائها من الضرائب والرسوم وبما لا نزاع فيه أن هنالك نص خاص في قانون الأوقاف يعني دائرة الأوقاف من الضرائب والرسوم على اختلاف أنواعها .

أما نفقات التوصيل المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون المجاري العامة فبما أنها لا تدخل في مفهوم الضرائب والرسوم فإن دائرة الأوقاف لا تعتبر معفاة منها .

هذا ما تقرر في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٠

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية وكييل الوزارة عبد خلف	المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
شكري المهدي	صلاح ارشيدات	بشير الشريفي	موسى الساكت	

قرار رقم (١٠) لسنة ١٩٧٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٢/٥/٣ رقم ب/٥٦٩٧/٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير الفقرة الثالثة من المادة الثانية عشرة من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما هو المقصود من عبارة (استحققت عليه ضمن المنطقة البلدية خلال مدة اثني عشر شهرا متوالية السابقة للانتخاب) وهل أنها تعني اول السنة المالية على اعتبار ان الضريبة تستحق بهذا التاريخ طبقا لنص المادة ١٤ من قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ أم أنها تعني اي يوم من ايام السنة المالية التي تحققت فيها الضريبة :

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٩ وتدقيق النصوص القانونية بين :

١ - ان الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من قانون البلديات المشار اليه تشترط في الشخص الذي يحق ان يدرج اسمه في جدول الناخبين ما يلي (ان يكون قد دفع ضريبة ابنية وارضيات داخل مناطق البلدية او ضريبة معارف بلدية او رسوم رخص حرف وصناعات او اي ضريبة بلدية اخرى لا تقل عن دينار واحد استحققت عليه فممن المنطقة البلدية خلال مدة اثني عشر شهرا متوالية السابقة للانتخاب) .

٢ - ان المادة ١٤ من قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ تنص على ما يلي (يستحق دفع الضريبة في اول السنة المالية) .

٣ - ان المادة ١٥ من هذا القانون حسبها عدلت بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣ تنص على ما يلي (اذا لم تدفع الضريبة خلال السنة المالية التي تحققت فيها يستوفى من المكلف مبلغ اضافي كغرامة بنسبة ١٠٪ من المبلغ المستحق الاداء ... الخ) .

ومن ذلك يتضح ان الشارع اشترط لادراج اسم اي شخص في جدول الناخبين ان يتوفر فيه الشرطان التاليان :

١ - ان تكون هنالك ضريبة مستحقة عليه خلال الاثني عشر شهرا السابقة للانتخاب .

٢ - ان يكون قد دفع هذه الضريبة خلال هذه الفترة .

وحيث ان عبارة (السابقة للانتخاب) الواردة في الفقرة الثالثة لا تعني السابقة للاقتراع وإنما تعني السابقة لتاريخ الشروع في اتخاذ الاجراءات اللازمة للانتخاب بالمعنى المقصود في المادة ١٠ من قانون البلديات ، ذلك لان موعد الاقتراع عند الشروع في هذه الاجراءات لا يكون معلوما وإنما يعين الموعد بعد ان يصبح جدول الناخبين نهائيا كما هو واضح من نص الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من قانون البلديات .